منظمة العمل الدولية

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

مراجعة الأطر والبنى التنظيمية الوطنية في القطاع الزراعي

دراسة حول مدى التزام القطاع الزراعي، والتوصيات القائمة على الأدلة والمعطيات في جمهورية العراق الاتحادية

تمـهـيد

تقوم منظمة العمل الدولية (ILO)، بدعم من الاتحاد الأوربي بتنفيذ مشروع "تعزيز حوكمة العمل والتفتيش وظروف العمل، استجابة لـوباء كورونا". يقوم المشروع بتطوير نموذج (امتثال/التزام) ضمن القطاع الزراعي، بهدف تحسين مهارات وظروف العمل للعاملين في هذا القطاع، سيعمل المشروع على تعزيز الإطار التشريعي في القطاع الزراعي، وتعزيز إجراءات الصحة والسلامة المهنية، وتعزيز خدمات التوظيف.

تم إصدار هذا التـقرير بدعم مالي من الاتـحـاد الأوروبـي. أن محتويات هذا الدليل هي المسؤولية الوحيدة لمنظمة العمل الدولية ولا تعكس بالضرورة آراء الإتحاد الأوروبي.

الملخص التنفيذي

منذ بداية عام ٢٠٢٠، تأثر القطاع الزراعي في العراق بشدة بانتشار وباء كورونا وبالآثار الاقتصادية للإجراءات المتخذة من قبل دولة العراق استجابة للوباء. كان وباء كورونا هو التحدي الأحدث ضمن سلسلة التحديات التي واجهها القطاع الزراعي في العراق. تراجعت الزراعة في العراق بسبب عوامل مثل: النزاع، والهجرة من الريف إلى المدن، والنزوح، وضعف الوصول إلى المياه، وتدهور نوعية التربة، وضعف البنية الاقتصادية، وعدم توفر التقنيات والأصول الإنتاجية. كان لذلك أثراً هاماً على الوظائف. تعتبر الزراعة ثالث أكبر قطاع توظيف في العراق بعد الخدمات العامة والتجارة، وهي تمثل القطاع الأكبر بالنسبة لسكان المناطق الريفية [1]، ولها أهمية خاصة كمصدر للوظائف بالنسبة للنساء الريفيات [2]. على نطاق أوسع، فقد واجه العراق نسب بطالة عالية لفترة طويلة قبل انتشار وباء كورونا، حيث بلغت حوالي ١٩٪ وارتفعت منذ ذلك الوقت [3]. في حزيران عام ٢٠٢٠، كشف المسح الذي أجرته منظمة العمل الدولية على سوق العمل للأسر الضعيفة، أن ثلاثة أرباع الأسر قد فقدت وظائفها الاعتيادية، وانخفض متوسط دخل الأسرة الشهري بمقدار ٤٠٪. ومنذ ذلك الوقت لا يزال وضع المزارعين العراقيين يزداد صعوبة، نظراً للأزمات الجيوسياسية والصحية المتعددة التي أدت إلى زيادات هائلة في تكاليف الغذاء والوقود والأسمدة.

قامت منظمة العمل الدولية بإجراء مراجعة تفصيلية، وترسيم للأطر والسياسات التشريعية والقانونية المتعلقة بقطاع الزراعة وقطاع الأغذية الزراعية في العراق. وتضمن ذلك تحليلاً للأطر والممارسات المؤسساتية المتعلقة بإمكانية وصول العمال الزراعيين للوظائف، وفرص التدريب، وتنمية المشاريع، وظروف وحقوق العمل. من خلال تحديد الفجوات والاحتياجات الموجودة ونقاط الدخول للبرمجة ومناصرة السياسات، تساعد الدراسة في المساهمة في تحديث امتثال قطاع الزراعة في العراق. تضمنت الدراسة تحليلاً على المستوى الكلي (مستوى الماكرو) للقطاع الزراعي في جمهورية العراق الاتحادية وإقليم كردستان العراق (KRI)، مع التعمق بشكل أكثر في السياق الخاص بمحافظتي البصرة ودهوك، وذلك في تقريرين منفصلين. يركز هذا التقرير على جمهورية العراق الاتحادية، وتحليل القطاعات الفرعية المستهدفة، لإنتاج الطماطم والألبان والتمور في محافظة البصرة. وسيركز تقرير آخر على المستوى الوطني في إقليم كردستان العراق، وتحليل القطاعات المستهدفة لإنتاج الفواكه في محافظة دهوك.

تمت عملية جمع البيانات الأساسية وتحليل الجهات صاحبة المصلحة من خلال مقابلات مصادر المعلومات الأساسية (KII) مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، وممثلي اتحاد التجارة، وممثلي أرباب العمل، لتقييم التطبيق العملي للأطر التشريعية والقانونية والسياسات، وتحديد العوائق. تم استكمال ذلك بفحص لمدى تطبيق السياسات واللوائح في الممارسة العملية، من خلال استبيانات (مسوحات) مع المزارعين والعمال الزراعيين والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والأعمال... وجلسات نقاش جماعية مركزة FGDs لإجراء تقييم أفضل للمعارف ولتطبيق هذه الأطر القانونية والتشريعية والسياسات.

نظمت منظمة العمل الدولية أربع ورشات عمل ثلاثية للتحقق من صحة النتائج مع أصحاب المصلحة الحكوميين ومنظمات العمال وأرباب العمل، لمناقشة النتائج الرئيسية، والتعاون في صياغة توصيات لتعزيز الإطار التنظيمي ومعالجة الثغرات أو التحديات التي تم تحديدها.

تضمنت النتائج الأساسية:

- يعتبر التفتيش على العمل مفقوداً بشكل أساسي في المشاريع الزراعية التي تم إجراء مقابلات معها في جمهورية العراق الاتحادية. شهد ٢٪ فقط من إجمالي المستجيبين الذين شملهم المسح زيارات تفتيشية، في حين لم يشهد المستجيبون للمقابلات الفردية أو الجلسات الجماعية أي من هذه الزيارات. يؤثر بعد مواقع المزارع، والعدد والقدرات المحدودة للمفتشين سلباً على تواتر ونوعية زيارات التفتيش.

[1] Agriculture damage and loss needs assessment, FAO 2017, http://www.fao.org/3/a-i7810e.pdf

[2] Al-Haboby, Ashr, et al., "The Role of Agriculture for Economic Development and Gender in Iraq: A Computable General Equilibrium Model Approach." The Journal of Developing Areas. Vol.50, No.2.2014.

[3] ILO and Fafo Institute for Labour and Social Research, Rapid Assessment of the Impacts of COVID19- on Vulnerable Populations and Small-scale Enterprises in Iraq, July 2020.

الملخص التنفيذي

- يوجد انخفاض في الوعي بين العاملين حول كيفية تقديم الشكاوى. بلغت نسبة المستجيبين الذين شملهم الاستبيان والذين سبق لهم التقديم بشكوى ٤٪ فقط. قد يفضل العمال الإبلاغ عن مشاكلهم (ولاسيما الإصابات) لمنظومة العدالة القبلية، لأن مثل هذه الخيارات غير الرسمية قد تقدم تعويض أكبر مما تقدمه الحكومة.
- هناك ثغرات خطيرة فيما يتعلق بتعرض العمال للمخاطر، وفيما يتعلق بإجراءات السلامة كما يوضحها قانون العمل العراقي. لا يقوم أرباب العمل بالضرورة بلحظ الإجراءات الوقائية المطلوبة المتعلقة بمراقبة وإدارة أخطار العمل. أبلغ ٢٪ فقط من المستجيبين الذين شملهم المسح أنهم مسجلون في الضمان الصحي، وكانت هذه المجموعة الفرعية تتكون بالكامل من المستجيبين الذين يمتلكون مزارع. هناك سجلات محدودة جداً (تكاد تكون معدومة) للحوادث أو الانتهاكات المتعلقة بالسلامة، على الرغم من حقيقة أن العمال قد أبلغوا عن وقوع حوادث من حين لآخر، ووقوع حالة وفاة واحدة على الأقل في موقع العمل خلال الفترة القريبة الماضية. وفقاً للعاملين (غير المالكين) الذين شملهم الاستبيان فإن معظم أرباب العمل لا يراقبون ظروف العمل (٦٥٪)، كما أنهم لا يملكون خطط لمواجهة الحالات الطارئة (٨٧٪)
- يتعرض العمال الزراعيون إلى مخاطر بيولوجية وكيميائية جدية محتملة. إن معظم العاملين غير المالكين (٧٨٪) صرحوا أنهم غير ملمين بنوع المواد الكيميائية المستخدمة في مكان العمل، كما أنهم غير مدربين على التعامل معها. هناك حوادث حريق تحدث من حين لآخر، ولاسيما خلال الفصول الحارة، في حين لا تتواجد طفايات الحريق في الموقع. وقد أبلغ المسؤولون الذين تم إجراء المقابلات معهم عن وقوع حوادث انفجارات ناتجة عن انفجار مخلفات الحرب.
- لا تحقق المنشآت ومواقع العمل بالضرورة معايير السلامة أو توفر المرافق الأساسية. أبلغ معظم المستجيبين من غير المالكين عن عدم توفر مرافق الاغتسال، ومواقع غسل الأيدي أو غسل المواد في حال تعرضها للمواد الكيميائية الخطرة (٦٥٪). ووفقاً للمستجيبين من غير المالكين، يوجد غياب واضح للمراحيض المفصولة حسب الجنس (٨٩٪)، أو توفر مناطق للراحة (٥٥٪)، أو المرافق الطبية (٦٠٪) أو حقيبة الإسعافات الأولية (٧٦٪).
- ذكر المستجيبون الذين شملهم المسح وجود عمليات انتقام غير قانونية من الموظفين الذين يعبرون عن عدم ارتياحهم أو مخاوفهم المتعلقة بإجراءات السلامة.
- إن وصول العمال إلى التدريب يبدو محدوداً جداً، سواء كانت هذه التدريبات حول السلامة، أو المهارات أو الحقوق. يتوفر لدى العمال وعي محدود بحقوقهم، ولا يتم تقديم أي تدريبات تتعلق بقانون العمل. لم يذكر أي من المستجيبين الذين شملتهم المقابلات حصوله على تدريبات تتعلق بالسلامة، ووصفوا ذلك بأنه من الممارسات غير الاعتيادية.
- تواجه النساء تناقصاً في إمكانية الوصول إلى فرص العمل، مما يدفع لتوصيف قطاع الأغذية الزراعية بأنه يهيمن عليه الذكور. حتى عندما تحصل النساء على عمل في هذا القطاع، فإنه لا يتم الدفع لهن بشكل متساو مع الرجال.
- هناك فجوة تتعلق بالاتفاقيات التعاقدية المناسبة، والمكونات التي يجب أن يتم تغطيتها في هذه العقود بضمان حقوق العاملين والتزاماتهم. جميع العمال تقريباً (٩٩٪) غير مشمولين بأي شكل من أشكال العقود (كتابية أو شفهية)، بالنسبة للقلة القليلة الذين يملكون عقوداً، فإن عقودهم تتضمن الحد الأدنى من المعلومات مثل أماكن العمل، مدة العمل، ووصف الواجبات، ولكنها تفتقر إلى تفاصيل مثل الإجازات، ساعات العمل، وفترة الإبلاغ قبل إنهاء العقد.
- هناك انتهاكات لقانون العمل فيما يتعلق بمنح الإجازات، وفترات الإبلاغ قبل إنهاء العقود، وتحديد العقود. وضح ١٥٪ من العمال الذين شملهم المسح والذين لا يملكون مزارع، أنهم لا يحصلون على بدل الإجازات وفقاً لحقوقهم التي ينص عليها القانون. وأبلغت نسبة ملحوظة من هؤلاء العاملين غير المالكين أنه لا يتم الدفع لهم مقابل أيام العطل العامة (١٦٪)، أو مقابل الإجازات المرضية (١٣٪).

الملخص التنفيذي

- هناك غياب كبير في أخذ حق توفر الضمان الاجتماعي بالاعتبار في هذا القطاع. كما أن التعاون مع الاتحادات الزراعية ليس امراً شائعاً. لم يكن أي من المستجيبين المشمولين في المسح مسجلين ضمن الضمان الاجتماعي. لم يكن لدى بعض المستجيبين معرفة بالضمان الاجتماعي، معتقدين أن هذا النظام قد ألغي. في حين وصف آخرون هذا النظام بأنه غير مفعل.
- هناك انعدام واضح بالوعي بالحد الأدنى للأجور المحددة للعمال الزراعيين.
- عمل الأطفال دون سن ١٥ أمر شائع، ويبقى مصدر قلق كبير. يتم استغلال الأطفال مقابل ١٠,٠٠٠ دينار عراقي يومياً (أي أقل من ٧ دولارات). في الكثير من الحالات يعمل الأطفال ضمن عائلاتهم

للمضي قُدُماً

التفتيش على العمل (والشكاوى)

- تعزيز وإشراك لجان التفتيش في القطاع الزراعي، بما يتضمن توظيف وتدريب مفتشي عمل إضافيين، وبناء قدرات المفتشين الحاليين في المواضيع الخاصة بالقطاع الزراعي، ورفع وعي المجتمعات الزراعية حول دور وفوائد التفتيش على العمل. يجب أن تلحظ مثل هذه المشاركة إيجاد الحلول لعمليات التفتيش على العمل في المناطق الريفية النائية. وسيتضمن هذا موارد بشرية إضافية وتحسين نظام النقل لمساعدة المفتشين على الوصول إلى المزارع النائية.
- لحظ الطرق والأساليب اللازمة لزيادة التنسيق في مجال التفتيش على العمل بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية MOLSA ووزارة الزراعة، بما في ذلك إنشاء مجموعات عمل مشتركة، ومنتديات مشتركة للمشاركة عبر الأقسام في الوزارات، أو ربما الدعوة إلى دور وسيط تقوم به وزارة التخطيط. ستوجب على منظمة العمل الدولية أيضاً أن تعمل على بناء قدرات وزارتي الزراعة والعمل والشؤون الاجتماعية لدعم التطوير المشترك، وإعداد ونشر تقارير التفتيش السنوية للمناطق الزراعية بشكل مشترك.
- مناصرة وتعزيز الممارسات الجيدة في التفتيش على العمل، ويتضمن ذلك:
  - زيادة مشاركة العمال في زيارات التفتيش من خلال المقابلات، وذلك لتحقيق هدفين، الأول الحصول على المعلومات اللازمة لنتائج تقرير التفتيش، والمساهمة في تعزيز الوعي بين العمال بحقوقهم فيما يخص العمل.
  - التأكد من أن ينتج عن الزيارات التفتيشية تقرير مختصر يتضمن توصيات، وأن يتم إبلاغ العمال أيضاً بملخص عن النتائج.
  - التأكد من متابعة التوصيات والإجراءات المطلوبة من خلال زيارات إضافية للموقع عند الضرورة.
  - ضمان توفر آلية الشكاوى والملاحظات لمعالجة شكاوى الناس والاستجابة لها في الوقت المناسب وبشكل سري، وزيادة الوعي بالقنوات الخاصة بآليات الشكاوى والملاحظات.
  - التأكد من معرفة العمال بإمكانية تقديم الشكاوى عن طريق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والتي يتوفر لديها نظام إبلاغ فعال، وتتحمل مسؤولية الاستجابة للشكاوى في الوقت المناسب وبطريقة شاملة.

الصحة والسلامة المهنية

- الدعوة مع السلطات المسؤولة للتشجيع على تقييم وإزالة أي مخلفات للحرب في الحقول الزراعية التي يعمل فيها الناس، قبل استخدام هذه الأراضي، ويتم ذلك من وجهة نظر مثالية إما من قبل المديريات الحكومية المختصة، أو المنظمات الإنسانية الناشطة في هذا المجال. (خاص بجمهورية العراق الاتحادية).
- زيادة التعاون مع الخدمات الإرشادية في وزارة الزراعة لإجراء وتطوير جلسات توعية للعمال حول حقوقهم في السلامة، وكيفية الاستخدام الآمن للآليات والمعدات الزراعية الشائعة، والمواد الخطرة والكيماوية. ولحظ تدريب الموردين أيضاً، وإلزامهم أو تشجيعهم على توضيح المخاطر للمشترين.
- الدعوة إلى تدريب أرباب العمل لضمان قيامهم بتقديم ملخصات للعمال حول المخاطر المحتملة المتعلقة بالسلامة قبل سريان عقودهم، وأنهم يحصلون على تجديد لهذه المعلومات وعلى تحذيرات تتعلق بالسلامة خلال قيامهم بعملهم، مع وجود إشراف من قبل الوزارة. يمكن أن يتم ملاءمة برامج توعوية مشابهة بحيث تستهدف مالكي المزارع الصغيرة، الذين يشكلون الجزء الأكبر من القطاع الزراعي.

- دعم وضع تشريع جديد خاص بمعايير الصحة والسلامة المهنية وخاصة فيما يتعلق باستيراد، والتعامل واستخدام والتخلص من المواد الكيميائية الزراعية، إضافة إلى صيانة الآليات الزراعية. (خاص بجمهورية العراق الاتحادية).
- عقد جلسات توعية للتأكيد على أهمية الإبلاغ عن الإصابات وتتبعها من قبل أرباب العمل، بما يتضمن التفاصيل المطلوبة وفقاً لقانون العمل. يمكن لمنظمة العمل الدولية دعم زيادة التنسيق بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة لتأسيس آلية إبلاغ أوتوماتيكية للإصابات في مواقع العمل والتي تتطلب إدخال إلى المشفى. (خاص بجمهورية العراق الاتحادية).
- دعوة أرباب العمل وزيادة وعيهم حول الممارسات الجيدة في مجال الصحة والسلامة المهنية، ويتضمن ذلك:
  - تشجيع التسجيل على الضمان الصحي حيث أمكن وفقاً للقانون.
  - ضمان أن مكان العمل ملائم ويحقق معايير قانون العمل المتعلقة بوجود مرافق المياه والنظافة الصرف الصحي وأماكن الراحة.
  - ضمان توفر معدات الوقاية الفردية ومعدات الإسعاف الأولي في مكان العمل.
  - ضمان وجود خطط طوارئ مترافقة مع التدريبات اللازمة عليها لكل فئات العمال المختلفة.

رفع الوعي وبناء القدرات

- تعزيز إقامة حملات دعائية تراعي الفوارق بين الجنسين حول حقوق العمال، ورفع الوعي حول ظروف العمل اللائقة وحماية السلامة والصحة. ويمكن استكمال ذلك بجلسات توعية قانونية في أماكن العمل، تُعقد بالشراكة مع الوزارات الحكومية و / أو المنظمات الإنسانية. يمكن لمنظمة العمل الدولية أيضاً توزيع الأدلة و / أو الملصقات التي تلخص المكونات القانونية الرئيسية الخاصة بالحقوق الأساسية للعمال، مثل العقود، وفترات الإبلاغ قبل إنهاء العقد، والمزايا القانونية بعد إنهاء العقد، والإجازات، وتغطية تكاليف علاج الإصابة، والحق في العمل في مكان آمن. يمكن وضع هذه الأدلة والملصقات في مراكز التوظيف، والمباني التي يمتلكها أرباب العمل، والمرافق العامة (المكتبات، ومراكز التدريب، وغيرها)، ومكاتب الإرشاد الزراعي، ومكاتب وزارة الزراعة، والمواقع الأخرى حيث يمكن للمجموعات ذات الصلة رؤيتها (مثل أرباب العمل والموظفين الزراعيين).
- تشجيع وزارة الزراعة على التنسيق بشكل أفضل مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فيما يتعلق بإطار عمل المؤهلات الفنية والمهنية لمقدمي التعليم والتدريب التقني والمهني. وبالمثل، يمكن أن تعمل منظمة العمل الدولية على زيادة قدرة مقدمي التعليم والتدريب التقني والمهني، ربما بالشراكة مع اليونسكو، للتدريب على المهارات من خلال تحديث المناهج الدراسية وبناء القدرات، مع اشتراط وجود تكامل أفضل مع مراكز المساعدة في العمل/ مراكز التوظيف. يمكن لمنظمة العمل الدولية إجراء تقييم بالشراكة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الزراعة، لفهم احتياجات العمال الزراعيين على المستوى الفني (مثل الفجوات الخاصة بالمهارات)، ووضع خرائط تحدد ما إذا كانت هناك مراكز ودورات تدريبية متوفرة حالياً يمكن أن تغطي الموضوعات ذات الصلة في المنطقة. بالتزامن مع ذلك، يمكن لمنظمة العمل الدولية و / أو الجهات المانحة لها النظر في إمكانية توفير التمويل لزيادة فرص التدريب أثناء العمل للعاملين الزراعيين من خلال أرباب عملهم أو من خلال المبادرات الحكومية للسماح بزيادة الإنتاجية وتعزيز الحافز. (خاص بجمهورية العراق الاتحادية).
- الدعوة ودعم تنفيذ سياسات إصدار الشهادات لمهارات زراعية ودورات تدريبية محددة، بما يتوافق مع إطار المؤهلات الفنية والمهنية للعراق، المعتمد في تموز ٢٠٢١.

تحسين ظروف العمل في القطاع الزراعي

- العمل مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الزراعة، والنقابات، وأرباب العمل، للتأكد من أن جميع العمال لديهم عقود وشروط توظيف شفهية، والأفضل أن تكون مكتوبة. وضمن هذه المجموعات ثلاثية الأطراف، ينبغي أن تشجع منظمة العمل الدولية المناقشات حول جدوى طلب عقد مكتوب كوثيقة إلزامية لجميع العاملين في المجال الزراعي. يمكن لمنظمة العمل الدولية أيضاً إجراء جلسات توعية حول المكونات التي يجب أن تغطيها العقود، بما في ذلك الإجازات، ومدد الإشعار قبل إنهاء العقد، وشروط إنهاء العقد، والمزايا القانونية بعد انتهاء العقد.
- الدعوة إلى تطبيق أوسع لنظام الضمان الاجتماعي، والحد الأدنى للأجور في قطاع الزراعة في العراق، من خلال المشاركة مع الفاعلين في المجال السياسي، والوزارات (خاصة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية)، والسعي لتحديد العوائق التي تمنع التنفيذ الكامل للنظام الموجود حاليا.
- لحظ استراتيجيات للحد من احتمال استغلال العمال غير القادرين على إيجاد وظائف (مثل اللاجئين والنازحين، والفئات الضعيفة الأخرى). قد ترتبط تدابير مكافحة الممارسات الاستغلالية أيضاً بتدابير تمنح ممارسات التوظيف في القطاع الزراعي الطابع الرسمي، ويمكن أن تشمل دعوة الحكومة لإنفاذ اللوائح الموجودة بشكل أفضل، ودعم نظام التفتيش على العمل، ودعم النقابات العمالية.
- إقامة ورشات عمل تدعو إلى تحسين الاعتراف بحقوق المرأة في القطاع الزراعي، بمشاركة أرباب العمل، والحكومة، وبالتعاون مع النقابات الزراعية. على المدى البعيد، تشجيع الإصلاحات الهادفة لتحقيق المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بحيازة الأراضي وحقوق الملكية.
- النظر في استراتيجيات الحد من عمالة الأطفال في القطاع الزراعي، بما في ذلك عقد جلسات توعية حول أهمية التحاق الأطفال في المدارس، وخاصة ضمن الأسر التي تمتلك مشاريع زراعية.
- الدعوة إلى دور أكبر للاتحادات ونقابات العمال، والتي قد تشمل أيضاً المجموعات غير الرسمية والتعاونيات وجمعيات الفلاحين. إن دعم وتشجيع نمو هذه المجموعات والمنظمات يمكن أن يساعد الموظفين على تأمين حقوقهم المتعلقة بالعمل، وتحسين ظروف العمل وفرص كسب العيش، وتعزيز تبادل المعلومات والمعرفة التقنية والممارسات الجيدة.

توصيات أخرى

- الأخذ بالاعتبار عمليات دعم ومناصرة إصلاحات السوق للحد من الواردات الزراعية التي تنافس المنتجات المحلية، ولتطوير فرص التصدير (مثل دعم إحياء إنتاج وتصدير التمور). (خاص بجمهورية العراق الاتحادية).
- الأخذ بالاعتبار إمكانية التدخل بشكل مباشر أكثر في سلاسل القيمة المحددة، مثلاً من خلال الاستثمار في مجالات المعالجة والتخزين، وإصدار شهادات (مصادقة) للمنتجات الزراعية، وزيادة إنتاج أعلاف المواشي، وبناء القدرات لزيادة إمدادات الكهرباء الاحتياطية لمعامل معالجة وتصنيع الألبان، وغيرها. وينبغي القيام بهذا العمل بالتشاور مع وكالات مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، التي يمكن أن تساعد في توفير الخبرات المكملة في مجال الإنتاج الزراعي وتطوير سلسلة القيمة. (خاص بجمهورية العراق الاتحادية).
- التشجيع على تطبيق ممارسات زراعية أكثر استدامة، بهدف الحد من استخدام المدخلات الكيماوية الخطرة أو منعها، وضمان استمرارية سبل العيش الزراعية في المستقبل. وقد يأخذ ذلك شكل حملات توعية بالشراكة مع وكالات أخرى (مثل منظمة الأغذية والزراعة FAO، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، وغيرها)، وحملات التسويق أو إصدار الشهادات.